

على هامش الفلسفة

الحقائق الأخلاقية

للأستاذ محمد يوسف موسى

مدرس الأخلاق بكلية أصول الدين

—

ليس من الحق برغم ما سقناه في الكلمة السابقة من الشواهد على اختلاف الآراء والأفكار الأخلاقية تبعاً لاختلاف الأمم والشعوب والزمان والمكان — ليس من الحق مع هذا كله أن ننكر أن هناك حقائق أخلاقية عامة سارت المصير وسادت في جميع البيئات

ذلك أنه من السهل أن نلاحظ أن الناس على ما بينهم من اختلاف مرجعه الجنس والبيئة والزمن يمتلكون لا يعتقدونه واجباً على أوجه مختلفة ، وقد تبين كما رأينا أحياناً ؛ ولكنهم جميعاً يقبلون في قرارة أنفسهم فكرة الواجب ويعتقدون أن بعض الأعمال أعلى خلقياً من البعض الآخر . الكل يعلم أنه يوجد خير وشر ، وبحس الاحترام لبعض الناس والاحتقار لآخرين . الرجل الساذج في إفريقيا وأستراليا في خضوعه لتقاليد المجيبة وعده ذلك واجباً ، والمجرم الذي لا يخلف ما وعده بعمله من مآثم ومناكر ، والذي يرى نفسه ملزماً من نفسه بعدم خيانة عصابته ؛ أولئك جميعاً عندهم خلفية مشابهة في صورتها لا في مادتها ومحتواها خلقية الرجل الفاضل من هذه الناحية ، مادام الجميع يرون القيام بالواجب أمراً مقصياً . ليس علينا إلا إثارة عقول هؤلاء الساكنين الذين يخضعون هذا الخضوع الأعمى لتلك التقاليد الظالمة ، وتفهمهم أي الأعمال تعتبر واجبات يجب أن يقوموا بها ويعملوا تنفيذها أمراً إلزامياً

هذا التحقق وهو أنه يوجد لدى جميع الناس بلا استثناء منذ ابتدأوا يفكرون ويمثلون نظريات وعواطف أخلاقية ، يميز لنا أن نصف فكرة الواجب والخضوع له وعداً من يقوم به خيراً بأنها حقيقة أخلاقية عامة . ثم على رغم هذا الاختلاف الذي لا ريب فيه بين ما يسمى واجباً هنا وواجباً هناك ، ليس من النادر أن نلاحظ تماثلاً بين بعض النظريات الأخلاقية لدى جميع الناس . إنه من العسير بل من المستحيل أن تذكر وسطاً أو عصرراً يعتبر

الجبن فيه أفضل من الشجاعة أو الظلم أفضل من العدالة . العدالة اختلف الناس في فهمها وطبقت بطرق متغايرة في الأمم المختلفة ، هذا حق ؛ ولكن الرجل العادل كان ولا يزال محترماً دائماً لمعوم فكرة اعتبار العدالة فضيلة خلقية

الرجل الذي على الفطرة ، بل الطفل الغرير ، يقبل بطبيعة خاطر عقاباً يمتد عدالته ، ويشور في نفسه على عقاب براه ظالماً . ذلك معناه تأصل فكرة العدالة لدى الجميع ، العدالة العامة التي يحسها الناس جميعاً ويحنون لها الرؤوس إكباراً وإجلالاً ، لا العدالة القانونية المدونة في بطون كتب القانون والتي تتغير بتغير البيئات . وفي هذا يقول مونتاني Montagne^(١) الشاك الذي يرفض كل ما لم يطمح عليه دليل لا ريب فيه : « العدالة في نفسها الطبيعية العامة ، فيها من النبيل ما ليس في العدالة الخاصة الأهمية التي تنفذ عند الحاجة بسلطة الشرطة ورجال الأمن العام » كذلك « فولتير » نراه يدل على غمومية عاطفة العدالة ، بعد أن بحث الأمر بحثاً دقيقاً ، بدليل مقنع إذ يقول : فكرة العدالة تظهر لي حقيقة من الطراز الأول ، يقلبها الجميع ويشعرون بوجوب احترامها ، حتى إن أكبر الجرائم زارها يرتكب تحت حجة باطلة من العدالة . الحرب ، وهي أكبر الجرائم الهدامة التي تتعارض والفرض الإنساني النبيل وهو المساعدة والتساند ، يجتهد في تبريرها من يشعل نارها أولاً بحجة الدفاع عن العدالة^(٢) لا أراي بحاجة لتدعيم هذا الرأي الذي يذكره « فولتير » ، فالحوادث التي تتوالى أمام أعيننا منذ سبتمبر الماضي للآن تؤيد لأقصى حدود التأييد هذا الرأي . لقد أُنذر هتلر العالم بحرب ضروس دفاعاً عن السوديت وحقوقهم المهدومة كما زعم ؛ واليوم يلعب هذه اللعبة موسيليني دفاعاً عن حريات الإيطاليين وحقوقهم ومصالحهم المهددة في تونس وغيرها كما يقول ؛ وقبل ذلك استعمر الشرق والأمم المستضعفة تحت ستار من العدالة أو هي من بيت المنكوبين !

وإذا كان من الحق اعتبار العدالة حقيقة عامة أخلاقية فكذلك عاطفة الضيافة والكرم ، تلك العاطفة السامية التي تنبئ

(١) أحد مشاهير الفلاسفة والأخلاقين الفرنسيين (١٥٣٣ — ١٥٩٢ م) خلدته « Ses Essais » أي « التجارب » التي منها هذه الفقرة في الكتاب الثالث الفصل الأول .

(٢) من مؤلفه : « الفيلسوف الجاهل Le Philosophe ignorant »

فلولا الاتحاد الأخلاقي لكات الجمعية البشرية محالاً^(١)

ولنمر الحق إن هذا لا يحتاج إلى أى تعليق لبيان صحة ما فيه من آراء . فهناك كثير من المبادئ الأخلاقية مسلطة بشهادة الواقع من الجميع لصدورها عن معين واحد ، قد يختلف قليلاً أو كثيراً بعض الأحيان ، لكنه واحد على كل حال

على أن التاريخ يكشف لنا أمراً آخر يجب أن يكون موضع تقديرنا وأن نلتق عليه أهمية لها خطرهما : المثل الأعلى الأخلاقى يقاسى الكثير من التقاليد فى بعض الأزمنة والبيئات ، هذه التقاليد التى تراها حجر عثرة فى طريق المصلحين دائماً . تصفح تاريخ أمة من الأمم تجد فى فترات مختلفة سعدت الإنسانية ببعض كبار الأحلام والفكر الراجح الذين كانت رسالاتهم معارضة للتقاليد الضيقة التى تسيطر فى أيامهم بمثل العليا رغبة صالحة للجميع . حقا إن رأى اليوم كان يقف ضد هؤلاء المباقرة ، إلا أن المستقبل كان يحكم بأنهم على حق فيما بشروا به ، كما أن الإنسانية باركت هذه الثورات ، الثورات المدينة لها بخلقها أعلى وأفضل ، وأذاعت فى جنبات الأرض أن هؤلاء الذين ثاروا على التقاليد هم للبلاء المحسنون للإنسانية عامة

ولعل من الخير ومن الواجب أن نلاحظ أن تلك التقاليد الدينية أو الاجتماعية التى عارضها أولئك المصلحون كانت مختلفة أشد الاختلاف فيما بينها ، وأن هذه الآراء الأخلاقية ، والمثل التى

كانوا يدعون لها فى الأزمنة

المختلفة والبيئات المتعددة تعطينا مشابة مذهبة عجبية وانسجاماً خارقاً يميز لنا أن تقدر أنهم كانوا يصدرون عن معين واحد فيما وقفوا أنفسهم على تحقيقه . وموعداً ببيان ذلك الكلمة الآتية إن شاء الله .

محمد يوسف موسى

وقع خطأ فى مقالنا الذى نشر بالعدد ٢٦٦ - للمهارة فى الفن وصوابها : المهارة فى الفن .

(١) المرجع نفسه ص ١٦

بالإخاء الإنسانى ، مجدها بمدوحة موسى بها فى كل الأوساط والأزمان ؛ الأمم تسمير بالخل وتمدح بالكرم إذا جدت دواعيه وليس عجيباً أن ترى تقارباً بل اتفاقاً على كثير من الآراء والصفات الأخلاقية ؛ بل لعل العجيب ألا يكون مثل هذا الاتفاق . ذلك أن الناس ، تقدم بهم الزمن أو تخلف ، السامى والآرى والشرق والغربى والأسود والأبيض ، أى هم جميعاً لديهم معين للأخلاق يكاد يكون واحداً ، أو هو واحد فى أصله وإن اختلف فى بعض التطبيقات تبعاً لاختلاف الأزمان والبيئات ؛ ذلك المعين هو الضمير .

وفى هذا يقول العلامة بارتملى سانتهلير مترجم أرسطو من اليونانية للفرنسية فى مقدمة كتاب الأخلاق لأرسطو : « ولنؤكد من غير أن نخشى الزلل أن حقائق علم الأخلاق فى الساعة الراهنة عند الأمم المتقدمة ليست منذ الآن محلاً للجدل بين النفوس الفاضلة ، وأن تلك الحقائق لا خوف عليها . يمكن أن يقع الجدل فى النظريات ، ولكن لأن سلوك الناس الأخيار هو فى الواقع واحد ، يلزم حتماً أن يكون بينهم قدر من الحق مشترك يستند إليه كل واحد منهم من غير أن يستطيع مع ذلك فى الغالب أن يقف غيره عليه ولا أن يدركه هو نفسه . ومن النادر أن يقع إجماع الآراء على طريقة بسط مذهب بعينه مهما أجيبت ومهما بلغت من الحق ، ولكن من الأفعال ما هو مقرر عليه عند جميع الناس ؛ وبين أن هذا الإقرار العام سببه أن هذه الأفعال تابعة لمبادئ مسطرة عند الجميع ، وتقع على مقتضاها من حيث لا يشعر الفاعل لها فى غالب الأحيان »^(١)

ثم يقول فى موضع آخر : غير أن قانون الأخلاق ليس قانوناً شخصياً بل هو قانون عام ، قد يكون فى ضمير أشد قوة وأكثر وضوحاً منه فى ضمير آخر ، ولكنه موجود فى كل الضمائر بدرجات تختلف قوة وضعفها . إنه ليناجى جميع الناس بلهجة واحدة ، وإن كانت أفئدتهم لا تصنى إليه على السواء . ينتج من ذلك أن قانون الأخلاق ليس فقط قاعدة للفرد بل هو أيضاً العامل لوحدة الروابط الحقيقية التى تربط الفرد بأمثاله . لئن كانت الحاجات تقرب بين الناس فإن المنافع تباعد بينهم إذا لم تكن تذكى بينهم نار الحرب .

(١) كتاب الأخلاق لأرسطو ترجمة الأستاذ لطفى السيد باشا ص ٧

